

بمشاركة النائبين معين المرعبي ونضال طعمة

مطالبة في عكار بتكليف البلديات إعطاء تراخيص البناء

عكار - «المستقبل»

عقد في دار بلدية حلبا - مبنى عصام فارس البلدي لقاء جامع بدعوة من رؤساء بلديات منطقة عكار، شارك فيه النائبان معين المرعبي ونضال طعمة والمتمسق العام لتيار المستقبل في الدريب خالد طه، ورؤساء اتحادات بلدية ورؤساء بلديات ومخاتير من مختلف القرى والبلديات العكارية. وناقش خلاله المجتمعون وزير الداخلية إعادة تكليف البلديات إعطاء تراخيص البناء.

ويعد سلسلة من النقاشات، خرج المجتمعون ببيان تلاه رئيس اتحاد بلديات جرد القطيع عبدالله زكريا فيه: «لما كانت الحكومة السابفة، وبالأخص وزارة الداخلية قد أشطت أمر إعطاء أذونات البناء السكني وتراخيصها بالسلطات المحلية المنتخبة في القرى والبلديات اللبنائية، أي البلديات، لكي تقوم بدورها في تنظيم عملية إعطاء هذه التراخيص بالنسبة إلى المساحات التي لا تتعدى ١٢٠ مترا مربعا وضمن شروط هندسية وفنية محددة، وبعدها أوقفت الوزارة العمل بهذا القرار من دون معالجة الأسباب التي أدت بها إلى اتخاذ هذا التدبير، وبعد تماقم المشاكل والصعوبات التي يواجهها الأهالي في عكار عند القيام بحطب الإستحصال على تراخيص البناء، بسبب تلك الحكومة عن عدم تنفيذ مسح وكيل وتحديد عقاري

للأراضي في غالبية المناطق العكارية. وبسبب حالات الشيعو المساعدة وتعدد المالكين في العقار الواحد في معظم العقارات في منطقة عكار، ونظرا إلى وجود أخطاء فادحة في قيود الصحائف العقارية العائدة إلى العقارات في تلك المنطقة مما يعوق أمر إجراء أي معاملة رسمية تتعلق بهذه العقارات، ونظرا لكون مساحات شاسعة في عكار وهي عبارة عن عقارات من دون قيود وهي غير مسموحة أصلا، وبالتالي يمكن الارتكاز عليها لتقديم تراخيص البناء بشكل رسمي، إضافة إلى الكلفة العالية نسبيا لتراخيص البناء والرسوم المفروضة، ونظرا إلى عدم توافر الجنى تحتية من طرقات وكهرباء وماء وصرف صحي في غالبية الساحة من المناطق العكارية».

أضاف: أمام هذا الواقع، وتختلف الحكومات اللبنائية عن القيام بواجباتها تجاه هذه المنطقة المحرومة، ونظرا إلى التطور السكاني، وبالتالي الحاجة الملحة لإهالي عكار إلى إنشاء وحدات سكنية في عقاراتهم المملوكة أو الموروثة، وعلى الرغم من تقديم اقتراح قانون إلى مجلس النواب منذ قرابة عامين، لذلك وفي ظل تغاضي هذه الحكومة عن معالجة هذا الأمر المعيشي الملح، فأننا نحذر من إنفلات الأمور إلى حدود لا يمكن ضبطها وقد تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، وناقش معالي وزير الداخلية، الذي عومنا على مرونته وحسن معالجته للامور، إعادة تكليف البلديات

إعطاء تراخيص البناء ريثما تقوم الحكومة بواجباتها في معالجتها هذا الوضع الذي لم يعد يطاق.

مداخلات

ثم تحدث النائب طعمة فقال: لما كانت عكار مطبوعة بالحربان منذ أجيال، كأنه لا يكفي ما قدمته من تضحيات على كل الأصعدة، ان كان تقديم أولادها شهداء ضد الإرهاب ضد العدو الاسرائيلي، ولا يكفي أن حدودها تنتهك يوميا وهناك نأي كامل بالنفس من هذه الحكومة، إلى غضب الطبيعة والعاصفة التي حلت بنا، والتي للأسف الشديد لم تهتم الحكومة كما هو مطلوب كما اهتمت ببقية المناطق.

أضاف: رغم ذلك، فإن أهل عكار مصررون على البقاء فيها. ولكن كي يصعدوا في أرضهم يجب أن يسكنوا في أماكن بسيطة. لذلك نطالب باقرار المشروع وستابع الموضوع مع وزير الداخلية والوزراء المعنيين. وعلى المسؤولين أن يستمعوا وإلا لدينا وسائل أخرى لذلك. وأكد رئيس اتحاد بلديات الدريب محمود عبد المجيد أن موضوع الرخص مهم من الناحيتين الاقتصادية والسكانية. سنسعى لتحقيق هذا الغرض وإذا لم يستجيبوا فسنصعد أكثر لتحقيق مطلبنا هذا. وقال النائب المرعبي: المعروف أن أبناءنا يعمرون كل غرفة بغرفتها وكل حائط بحائط بحالة من الجؤس. وهناك في المقابل أولئك الذين يعيشون في أجزاهم وقصورهم، ولا يظلمون إلى المعاشاة التي يعيشها أبنائنا وأهلنا بالنسبة لقامين سكن لهم.

وإذا كانت الحكومة الحالية تعتبر نفسها معنية بهذا الموضوع فلتبادر، كما فعلت حكومة الرئيس سعد الحريري التي سبقتها وأعطت تراخيص لمدة سنة ونصف السنة، وبشكل مؤقت وحسنت البلديات والمجالس المنتخبة من قبل الشعب، مسؤولياتها بإعطاء الرخص. إما أن تأخذوا الاقتراح كإسنادات على عاتقكم ومسؤولياتكم وتمسحوا التراخيص، أو أن تسلموا مفاتيح بلدياتكم لوزير الداخلية ورئيس الحكومة، وأرسلوا أولادكم وأولادنا كي نجلس تحت منسزل رئيس الحكومة ووزير الداخلية إذا لم تقم الاستجابة لهذا الموضوع.



(زياد منصور)

● من اليمين : طعمة وزكريا وعبد المجيد والمرعبي